قالت العرب
إلَهَنا ما أعدَلَك / مَليكَ كُلّ مَن مَلَك / لَبَيكَ قَد لُبّيتُ لَك / لَبَيكَ إنّ الحَمدَ لَك
وَالمُلكَ لا شَريكَ لَك / ما خابَ عَبدٌ سَأَلَك / أَنتَ لَهُ حَيثُ سَلَك
لَولاكَ يا رَبُّ هَلَك / لَبَيكَ إنّ الحَمدَ لَك / وَالمُلكَ لا شَريكَ لَك
المشهد
العدد 346 – السنة الرابعة عشرة - الأحد 15 فبراير 2026 م - 27 شعبان 1447 هـ

فوضى الفراغ: مصر فى مرمى التهديدات

تهديد يتشكل على بعد أقل من ألف كيلو متر من الحدود الغربية لمصر

تخيل أن حدودك الغربية والجنوبية تتحول تدريجياً إلى مصدر تدفق للإرهاب والسلاح واللاجئين، دون أن تشن حرباً معلنة، دون أن تعلن دولة قيام الحرب عليك، وهذا ما يحدث الآن على بعد أقل من ألف كيلومتر من الأراضى المصرية، حيث تسقط دول بأكملها فى يد جماعات لا تعترف بحدود ولا تلتزم بقانون، حيث تتحول مالى وبوركينا فاسو والنيجر إلى نسخة طبق الأصل من أفغانستان ما قبل ٢٠٠١، لكن هذه المرة على أعتاب ليبيا والسودان.

كم جبهة يمكن لدولة أن تتحمل فى آن واحد؟ وماذا يحدث عندما تطبق الكماشة من الشرق والغرب والجنوب معاً؟

وما يجعل هذا التهديد مختلفاً أن الإرهاب هناك لم يعد يشبه داعش ٢٠١٤ فى الموصل والرقة، إنه إرهاب جديد: لا دولة مركزية يعلنها، لا مدن كبرى يحتلها، لا أعلام يرفعها، إنه إرهاب ينتهج أسلوب حرب العصابات، ينساب فى الصحراء كالماء، يضرب ثم يختفي، يظهر ثم يندمج مع المدنيين، يبنى دولة فعلية تحت الأرض وفوق الرمال، يحكم ويدفع رواتب ويفرض ضرائب دون أن يستفز العالم فيضرب بقنابله.

هذا الإرهاب الجديد لا يهدد الساحل وحده، فتقارير مركز ستيمسون (Stimson Center) تؤكد أن النزاعات الإفريقية لم تعد جزراً منفصلة، بل أرخبيلاً متصلاً تحت الماء، وما يحدث فى مالى يصل إلى ليبيا عبر النيجر وتشاد، وما يحدث فى ليبيا يعبر إلى السودان، ومن السودان إلى مصر، فى حلقة مفرغة من العنف والسلاح والتهجير تنتج جيلاً كاملاً لا يعرف سوى القتال.

ومصر التى تواجه اليوم معركة استنزاف فى سيناء وتدير توازناً دقيقاً على حدودها الغربية وتراقب بيقظة حركة النيل، تجد نفسها أمام سؤال وجودي: كم جبهة يمكن لدولة أن تتحمل فى آن واحد؟ وماذا يحدث عندما تطبق الكماشة من الشرق والغرب والجنوب معاً؟

التهديد القادم من الجنوب

فى قلب الصمت الاستراتيجى العربي، تحت رادار التحليلات اليومية المنشغلة بغزة وإيران وسوريا، ينزف جنوب آخر، نزيف لا يُرى لأنه بعيد، لا يُسمع لأنه لا يشبه انفجارات العناوين الرئيسية، لكنه يتقدم باتجاه الشمال ببطء منهجى لا يقل فتكاً عن أقوى الصواريخ وأعتى الجيوش.

فهناك، فى الشريط الممتد من المحيط الأطلسى إلى البحر الأحمر، من موريتانيا حتى تشاد، منطقة الساحل الإفريقى تحتضر بصمت، وحين تسأل عن النعش ومن يحمله، لن تجد جنازة واحدة، بل عشرات الجماعات المسلحة التى تتناحر على تقسيم الجثة قبل أن تبرد.

وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر فى ٣١ يناير ٢٠٢٦ لا يترك مجالاً للشك: تهديد داعش لم يتراجع، بل ازداد تعقيداً وتكثيفاً فى مسارح متعددة، والوضع أخطر ما يكون فى إفريقيا، ففروع التنظيم، ولاسيما "ولاية الساحل" و"ولاية غرب إفريقيا"، لم تعد تختبئ فى الجبال البعيدة، وهى اليوم تبسط سيطرتها على مساحات شاسعة من بوركينا فاسو ومالى والنيجر، وتفرض ضرائب، وتدير معابر حدودية، وتنشر عدالتها الوهابية بقوة السلاح، والأخطر من كل ذلك أنها تتعلم من أخطاء الماضي.

وداعش الساحل لا يبحث عن خلافة معلنة هذا العام، ولا يريد استفزاز العالم كما فعل أسلافه فى الموصل والرقة، فقد تعلم الدرس جيداً: الشهرة جلبت الطائرات، والعناوين الرئيسية جلبت القنابل، وهو اليوم يبنى دولة حقيقية تحت الأرض وفوق الرمال، يكسب قلوب القرويين بتوفير الأمن الذى عجزت عنه جيوش سبع دول، ويدفع رواتب، ويحكم نزاعات، ويقدم خدمات لا تقدمها حكومات تفقد السيطرة على نصف أراضيها.

وفى بوركينا فاسو، التى كانت مثالاً للتسامح الدينى فى غرب إفريقيا، لا تسيطر الحكومة اليوم إلا على أقل من نصف التراب الوطني، والثلثان الباقيان تحت نفوذ جماعات جهادية تتقدم يومياً نحو السواحل، وعدد القتلى المرتبط بالعنف المتطرف تضاعف ثلاث مرات فى ثلاث سنوات فقط، وفى ديسمبر الماضي، استقالت الحكومة بعد سلسلة هجمات خطفت عاملين أجانب وقتلت مئات الجنود، وفى العاصمة واجادوجو ذاتها، لم يعد الموظفون ينامون فى منازلهم القريبة من الأحياء الشرقية، خوفاً من أن يستيقظوا تحت حكم لا يعترف إلا بسيفه.

وفى مالي، حيث بدأت القصة قبل عقد من الزمن، وصل الأمر إلى ذروته فى سبتمبر ٢٠٢٥، فجبهة نصرة الإسلام والمسلمين، ذراع القاعدة الأقوى فى الساحل، فرضت حصاراً اقتصادياً خانقاً على العاصمة باماكو، ومنعت ناقلات الوقود من الدخول، وقطعت الإمدادات عن مدينة بأكملها، والمجلس العسكرى الحاكم، الذى وعد باستعادة السيادة وطرد القوات الفرنسية، عجز عن كسر الحصار، وأغلقت المدارس، ونزح الدبلوماسيون، وأدرك الجميع أن الدولة فى مالى لم تعد موجودة خارج أسوار القصر الرئاسي.

ثم جاءت الضربة الأكثر إيلاماً: فى يوليو ٢٠٢٥، نفذت جبهة النصرة سبع هجمات متزامنة فى منطقة كايس على الحدود مع السنغال وموريتانيا، ولأول مرة منذ اندلاع التمرد قبل خمسة عشر عاماً، امتدت النار إلى دولتى الساحل الناعم، الدولتان اللتان ظلتا لعقدين ملاذاً آمناً فى محيط ملتهب، فالسنغال وموريتانيا، اللتان راهنتا على حظوتهما وعزلتهما الجغرافية، اكتشفتا فجأة أن الإرهاب لا يحترم حدوداً ولا عقود أمن ولا علاقات حسن جوار.

وفى أكتوبر، بينما كان جيش مالى منهمكاً فى محاولة فك الحصار عن العاصمة، انقضت الجماعات المسلحة على بلدة لولونى فى منطقة سيكاسو، على بعد مئات الكيلومترات جنوباً، وكان هذا التوغل الأعمق باتجاه حدود ساحل العاج وغانا وتوجو منذ بداية الأزمة، والخطر لم يعد ساحلياً فقط، بل صار يطرق أبواب خليج غينيا، حيث تتركز الثروات والموانئ الاستراتيجية التى تغذى نصف القارة.

أرخبيل متصل تحت الماء

والأكثر إثارة للقلق أن هذه التهديدات لم تعد منعزلة عن بعضها، فتقرير مركز ستيمسون يحذر من أن نزاعات إفريقيا لم تعد جزراً منفصلة، بل أرخبيلاً متصلاً تحت الماء، فالمقاتلون والتكتيكات والأسلحة والتمويل تتنقل الآن بين المناطق بسرعة مرعبة، ومجموعات الصومال المتطرفة تتلقى تدريباً ومواد من اليمن، وخلايا نيجيريا تتصل بشبكات التهريب الليبية عبر تشاد والنيجر، والفرق بين جبهة القتال فى بحيرة تشاد وجبهة القتال فى جبال درنة لم يعد سوى رحلة بطائرة صغيرة أو قافلة دفع رباعى تجتاز صحراء لا سلطان لأحد عليها.

والمفارقة المأساوية أن كل هذا يحدث تحت أنظار العالم المتغافل، والغرب الذى أنهكه الانسحاب من أفغانستان والانشغال بأوكرانيا وغزة، يتعامل مع الساحل وكأنه مشكلة فرنسية قديمة لا تخص أحداً، وبعض القوات الخاصة لا تزال موجودة هنا وهناك، لكن وجودها مجرد قطرة فى محيط من الرمال المتحركة، والإدارة الأمريكية الحالية، المنشغلة بوعودها الانتخابية بإنهاء الحروب الأبدية، لا تجد وقتاً لتهديد لا يلوح مباشرة على شاشات التلفزيون.

ولكن الأدهى أن الوعى الاستراتيجى العربى مازال أسيراً لنموذج داعش ٢٠١٤: تنظيم مركزى يسيطر على مدن، ويرفع أعلاماً سوداء، ويعلن خلافة، ثم يسقط تحت قنابل التحالف الدولي، هذا النموذج انتهى، فداعش الساحل لا يريد مدناً يضطر للدفاع عنها، يريد صحراء لا نهاية لها، يريد حدوداً مفتوحة تسمح بالحركة والاختفاء، يريد قرى صغيرة يشترى ولاءها بالمال والخوف معاً، إنه إرهاب ينتهج حرب العصابات، لامركزي، متكيف، يضرب ثم يختفي، ويظهر ثم يندمج مع المدنيين، ولا يمكن هزيمته بغارة جوية واحدة، لأنه ليس هدفاً ثابتاً، ولا يمكن القضاء عليه باقتحام مدينة واحدة، لأنه ليس فى مدينة.

هذا هو التهديد الذى يتشكل الآن على بعد أقل من ألف كيلومتر من الحدود الغربية لمصر، والساحل ليس قارة منفصلة عن مصر، فالساحل هو الحزام الناعم الذى يسبق الصحراء الليبية، وهو الحاضنة التى تسبق العاصفة، وكل كيلومتر يخسره جيش النيجر أو تشاد لصالح الجماعات المسلحة هو كيلومتر يقترب فيه الإرهاب من تخوم الكفرة والجغبوب، وكل قطعة سلاح ثقيل تسقط فى أيدي متمردى مالى هى قطعة سلاح قد تجد طريقها غداً إلى بنغازى أو درنة أو سبها، وكل مليون لاجئ يفر من جحيم بوركينا فاسو هو مليون إنسان قد يبحث عن ممر إلى أوروبا عبر شواطئ مصر الشمالية.

والارتباط الاستراتيجى الخفى بين ليبيا والساحل هو أحد أكثر الأسرار المكشوفة إزعاجاً فى جيوبوليتيك المنطقة، وفشل تسوية الأزمة الليبية عام ٢٠١٥، عندما طردت قوات البنيان المرصوص داعش من سرت، لم يكن نهاية القصة، بل كان بداية فصل جديد، فالتنظيم لم يُهزم، بل تفرق وانتشر خلاياه جنوباً نحو سبها ومرزق، ثم عبرت الحدود الناعمة نحو النيجر وتشاد، ومن هناك وجدت طريقها إلى شمال نيجيريا ومالي، والسلاح الذى كان فى سرت أصبح اليوم فى بحيرة تشاد، والمقاتلون الذين قاتلوا فى الهلال النفطى يقاتلون اليوم على تخوم باماكو، وليبيا لم تعد فقط ساحة صراع، بل أصبحت ممراً استراتيجياً يمد جبهات القتال فى عمق إفريقيا بالذخائر والخبراء والأموال.

وهذه الحلقة المفرغة من العنف والتطرف والتهجير تنتج جيلاً كاملاً لا يعرف سوى الحرب، أطفال ولدوا فى مخيمات اللجوء، كبروا على صوت الرصاص بدلاً من أغانى الأطفال، تدربوا منذ سن الثانية عشرة على حمل الكلاشنيكوف، فهؤلاء لا يعرفون مهنة غير القتال، ولا اقتصاداً غير الغنيمة، ولا قانوناً غير قانون البندقية، وفى كل عام، ينضم آلاف منهم إلى الجماعات المسلحة، ليس إيماناً بالعقيدة بالضرورة، بل لأنها الوظيفة الوحيدة المتاحة، والانتماء الوحيد المتاح، والهوية الوحيدة المتاحة.

ومصر اليوم تقود معركة استنزاف شرسة فى سيناء، وتدير توازناً دقيقاً على حدودها الغربية مع ليبيا، وتراقب بيقظة حركة المياه فى النيل فانهيار الساحل يعنى شيئاً واحداً لمصر: إحكام طوق إرهابي مزدوج، فمن الغرب، عبر ليبيا التى تتحول تدريجياً إلى ساحة خلفية لصراعات الساحل، ومن الجنوب، عبر حدود مباشرة مع السودان الذى يعانى أصلاً من حرب أهلية شرسة أودت بحياة ٤٠٠ ألف إنسان وشردت ١٣ مليوناً.

فالسودان اليوم لم يعد دولة، بل أرخبيلا من مناطق النفوذ المتناحرة، تغذيها أطراف إقليمية ودولية، وتتدفق إليها الأسلحة من كل اتجاه، والساحل يغذى السودان، والسودان يغذى ليبيا، وليبيا تعيد تدوير التهديد نحو مصر.

وهذه ليست نظرية مؤامرة، فلا اعتقدت يوماً بتلك النظرية بعد البحث المضني، وإنما هى قراءة باردة لخرائط التمدد، وتقرير مركز ستيمسون يحذر من أن "النزاعات الإفريقية لم تعد معزولة عن بعضها"، فالمقاتلون ينتقلون بين الجبهات، والأسلحة تجتاز القارات، والتمويل يعبر الحدود كالماء بين أصابع من يحاول احتواءه، وفى هذا السياق، تصبح مسافة الألف كيلومتر بين القاهرة وباماكو وهمية، والعولمة لا تعنى فقط تدفق البضائع والأفكار، بل أيضا تدفق الإرهاب.

نظرة تحتاج مراجعة

ولطالما نظرت النخب الاستراتيجية العربية إلى إفريقيا جنوب الصحراء كعمق جيوبوليتيكى أو "سوق واعدة" أو "مجال حيوي"، ولكن هذه النظرة من أعلى إلى أسفل تحتاج اليوم إلى مراجعة جذرية، فإفريقيا لم تعد هامشاً ينتظر من يكتشفه، بل أصبحت مركزاً لاضطرابات تعيد تشكيل النظام الدولي، والساحل ليس مجرد بقعة على الخريطة، بل هو معمل اختبار لنماذج جديدة من العنف المنظم، قد تنتقل عدواها إلى شمال القارة فى أى لحظة.

وفى عام ٢٠١١، تجاهل العالم تحذيرات قليلة عن تنامى جماعة بوكو حرام فى شمال نيجيريا، وفى عام ٢٠١٣، استهان المحللون بقدرة داعش على التحول من فرع لتنظيم القاعدة فى العراق إلى دولة خلافة عابرة للحدود، وفى عام ٢٠٢٠، راهن كثيرون على أن جائحة كورونا ستوقف الإرهاب، فكان أن استغل التنظيم الوباء لتجديد صفوفه، واليوم فى ٢٠٢٦، تتكرر نفس القصة: العالم مشغول بغزة وأوكرانيا وتايوان، وداعش الساحل يبنى دولته بهدوء.

ومصر لا تملك رفاهية الانشغال، ليست لأنها تمتلك قدرة استخباراتية خارقة، بل لأنها تواجه التهديد من مسافة الصفر، وكل تأخير فى فهم طبيعة الخطر القادم من الجنوب هو رهان على مستقبل الأمن القومي، وكل اختزال للإرهاب الساحلى فى كونه "مشكلة فرنسية" أو "أزمة إفريقية" هو تجاهل لحقيقة أن الحدود لم تعد تحمى أحداً.

والمسافة بين تمبكتو والقاهرة تقاس بالأيام على الطرق الصحراوية، لا بالسنوات الضوئية، والأسلحة التى تسقط اليوم فى أيدى مسلحى مالى قد تصل غداً إلى أطراف سيناء، فوحدها اليقظة الاستباقية، والفهم العميق لطبيعة التهديد الجديد – اللامركزي، المتكيف، الصامت – هى القادرة على منع تكرار سيناريوهات الأمس، وما لم يدرك صناع القرار أن معركة مصر على حدودها الغربية بدأت فعلياً قبل سنوات، فى رمال مالى وصحراء النيجر، فسيبقى الرد متأخراً، وثمن التأخير هذه المرة قد يكون باهظاً لا قبل لمقدرة أمة به.

التوصيات: الإفلات من وطأة الفراغ

فى اللحظة التى تتشابك فيها التهديدات الأربعة الكبرى، وتغدو الخريطة الإقليمية أشبه بلوحة شطرنج تتحرك قطعها من تلقاء نفسها، يصبح السؤال الأكثر إلحاحاً لا يتعلق بماذا نفعل غداً؟، بل بسؤال أعمق وأخطر: كيف ننتقل من موقع الدفاع عن النفس إلى موقع صناعة قواعد اللعبة ذاتها؟

وعلى مصر إذن؛ أن تخرج من دائرة ردود الأفعال إلى فضاء صناعة الأفعال، وهذا يتطلب تحولات استراتيجية كبرى، لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، لأنها جميعاً تشكل معاً شبكة أمان واحدة.

التجلى الأول لهذا التحول يبدأ فى الخليج، حيث لم تعد المعادلة البسيطة قائمة: تحالف سعودى إماراتى موحد فى مواجهة تحالف إيرانى معزول، فالخليج اليوم يتسع لقطبين متنافسين، وربما أكثر، ومصر التى راهنت طويلا على وحدة هذا المحور تجد نفسها أمام امتحان صعب: كيف تحتفظ بعلاقات استراتيجية مع طرفين يتحولان تدريجياً إلى خصمين، دون أن تخسر أحدهما أو تنحاز ضد الآخر؟

والحل لا يكمن فى الانحياز الكامل، ولا فى الحياد السلبى الذى يقرأه الطرفان كضعف أو تخل، فالحل هو فى ابتكار نموذج جديد للعلاقات، يمكّن تسميته بتوازن القوى الإيجابى أو التعاون المرن، ونموذج تقيم فيه مصر علاقات ثنائية مع كل دولة خليجية على حدة، لا بوصفها كتلة واحدة، وفق مصالح محددة بوضوح، وشروط معلنة، وآليات تنفيذ لا تترك مجالاً للتأويل، نموذج تعلن فيه القاهرة – بصوت مسموع – أن أراضيها ومياهها وخطوطها الجوية ليست منصة لتصفية حسابات إقليمية، وأن أى محاولة لاستخدام النفوذ المصرى كورقة فى الصراعات الخليجية – الخليجية ستقابل برفض حازم لا يعرف المزايدة.

ولكن توازن القوى الإيجابى لا يكتمل دون بعد إقليمى أوسع، فمصر تمتلك من الثقل التاريخى والجغرافى ما يؤهلها لتكون صانعة تحالفات، لا مجرد عضوة فيها، وحان الوقت لمبادرة مصرية – أردنية – خليجية مشتركة لإدارة الأزمات فى الساحات الساخنة: سوريا، اليمن، السودان، مبادرة لا تنتظر تفويضاً من أحد، ولا تجعل نجاحها مرهوناً بموافقة الأطراف المتصارعة، بل تخلق وقائع جديدة على الأرض، وتقدم نفسها كبديل عملى عن منطق التنافس الأحادى الذى أكلت المنطقة ثماره المُرّة لعقود.

والتجلى الثانى ، فهو الأكثر وجودية، أزمة المياه، فلا يمكن لمصر أن تواجه هذا التهديد بالرهان على القانون الدولى وحده، لأن القانون فى العلاقات الدولية (وأحياناً الإنسانية) لا يحمى الضعفاء، بل ينظم انتصارات الأقوياء، اثنا عشر عاماً من المفاوضات مع إثيوبيا لم تنتج اتفاقاً، ليس لأن الدبلوماسية المصرية فشلت، بل لأن أديس أبابا تدرك أن الوقت فى صالحها، وأن التلكؤ هو تكتيك وليس عجزاً.

والخروج من هذا المأزق يتطلب تحولاً جذرياً فى المنطق: الانتقال من استراتيجية "الدفاع عن الحقوق" إلى استراتيجية "إدارة الندرة"، وليس لأن الحقوق غير مهمة، بل لأن انتظار اعتراف دولى بها قد يستغرق وقتاً لا تملكه الأجيال القادمة، وإدارة الندرة تعنى استثماراً وطنياً ضخماً فى أربعة مسارات متوازية: تحلية المياه بوصفها صناعة مستقبلية لا مجرد حل مؤقت، الزراعة الذكية التى تنتج أكثر باستهلاك أقل، ترشيد الاستهلاك الذى يتحول من شعارات إعلامية إلى سياسات عمومية بآليات تحفيز وعقاب واضحة، والتوسع فى استخدام التكنولوجيا المائية المبتكرة التى تحول كل قطرة إلى أقصى طاقة إنتاجية ممكنة.

ولكن إدارة الندرة لا تعنى الانكفاء على الداخل، بل تعنى أيضاً توظيف العلاقات الإفريقية المصرية – وهى أقدم وأعمق من أن تلغى – لبناء تحالفات مائية موازية فى حوض النيل، تحالفات لا تركز فقط على مواجهة إثيوبيا، بل تقدم نموذجاً تعاونياً مختلفاً: محطات رفع تعمل بالطاقة الشمسية فى أوغندا، آبار جوفية فى جنوب السودان، محطات تنبؤ بالأمطار فى الكونغو، خزانات أرضية فى كينيا، وكل مشروع من هذه المشاريع هو سهم فى قلب منطق الصراع الأحادي، وكل شراكة تنموية هى استثمار فى مستقبل المياه وليس فقط فى حصتها.

وبالتوازى مع ذلك، على مصر أن تكسر تابوهات قديمة، فربط الأمن المائى بالأمن الغذائى عبر شراكات استراتيجية مع دول لا تعانى من شح مائى – أوكرانيا، رومانيا، دول أميركا اللاتينية – هو خط دفاع متقدم، وليس هروباً من المواجهة، استيراد الغذاء ليس بديلاً عن حماية حقوق النيل، لكنه تأمين للجبهة الداخلية فى زمن الحروب الطويلة، والدولة التى تطعم شعبها لا يمكن هزيمتها، حتى لو طالت المفاوضات وتعقدت التحالفات.

والتجلى الثالث يأتى من الجنوب، حيث التهديد الأقل ظهوراً لكنه الأكثر ترجيحاً للانفجار، فمصر تواجه اليوم خطر الإرهاب على جبهتين: سيناء شرقاً، وليبيا غرباً. لكن الجبهة الثالثة – الجنوبية – تتشكل الآن بهدوء، فى رمال مالى وصحراء النيجر وغابات بوركينا فاسو، وخطر هذه الجبهة ليس أنها جديدة، بل أنها متصلة بالجبهتين الأخريين عبر شبكات تمويل وسلاح ومقاتلين لا تعترف بالحدود.

ومصر لا تملك رفاهية انتظار وصول التهديد إلى تخومها الجنوبية، وهى لا تستطيع مواجهته بجدران عازلة أو حقول ألغام، فالطريق الوحيد لقطع هذا الخطر من جذوره هو تحول جذرى فى العقيدة الأمنية المصرية تجاه إفريقيا: من دولة تواجه تهديدات من الجنوب، إلى دولة تصدِّر الأمن إلى الجنوب.

وهذا التحول يعنى أولاً تفعيل دبلوماسية وقائية نشطة فى منطقة الساحل، لا تكتفى بالتحذيرات والتصريحات، بل تترجم إلى برامج تنموية ملموسة على الأرض، كمدارس تفتح أبوابها لأطفال لم يعرفوا سوى الخيام، آبار مياه تحفر فى قرى لم تصلها أنابيب، وحدات صحية متنقلة تجوب مناطق تحولت فيها الأمراض البسيطة إلى أوبئة قاتلة، والتنمية هنا ليست عملاً خيرياً، بل هى أقوى أسلحة مكافحة التطرف، لأن الجوع والجهل هما أعظم مجندى الجماعات المسلحة.

وهذا التحول يعنى ثانياً بناء شراكات أمنية حقيقية مع دول تشاد والنيجر ومالي، وشراكات لا تقوم على منطق الوصاية أو التفوق، بل على تبادل المصالح والخبرات، كتدريب قوات محلية على حرب الصحراء، وتبادل المعلومات الاستخبارية عن تحركات الجماعات المتطرفة، وإنشاء غرف عمليات مشتركة لمراقبة الحدود، وقطع طرق الإمداد التى تربط بين ساحات القتال فى الساحل وليبيا، وهذه ليست تدخلاً فى الشؤون الداخلية، بل هى دفاع عن الأمن القومى المصرى فى عمقه الجيوبوليتيكي.

تحولات كبرى، مقاربات جذرية، رهانات على المستقبل فى زمن لا يرحم، وليس فيها ضمانات مطلقة، ولا وعود بالنصر السريع، ولا اختصارات توهم بالحلول السحرية، لكنها معاً تشكل خريطة طريق واضحة، تنتقل بمصر من موقع المستهدَف بالتهديدات إلى موقع صانعة قواعد الاشتباك الجديدة، وفى عالم ما بعد التحالفات الهشة، وما بعد العدو المشترك، وما بعد الأيديولوجيات الكبرى، لا خلاص لأمة إلا بيقظة لا تعرف الكلل، وعقلية منفتحة على إعادة اختراع نفسها كل صباح، وإيمان راسخ بأن الجمود موت، وأن الحركة – مهما كانت محفوفة بالمخاطر – هى وحدها طريق الحياة، فمصر ليست ضحية جغرافيتها، بل هى صانعة مصيرها، وهذا المصير يبدأ اليوم، ليس بانتظار ما تخبئه الأقدار، بل بما تزرعه القرارات.

بقلم: أحمد حمدى درويش

نص الدراسة كاملة على موقع المشهد
https://www.elmashhad.online/Post/details/188332